تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر
"دراسة تحليلية تطبيقية"

د. محمد جابر عبد الحميد البلتاجي

دكتوراة الاقتصاد والمالية العامة

كليه الحقوق - جامعه المنصوره

(ISSN: 2537 - 0758)

تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر "دراسة تحليلية تطبيقية"

د. محمد جابر عبد الحميد البلتاجي

الملخص:

هدف البحث إلى دراسة، وتحليل تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية التي بدأت في فبراير ٢٠٢٢ على معدلات التضخم في مصر، بالإضافة إلى تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الأزمة الروسية لها آثار سلبية كبيرة وواضحة على معدلات التضخم في مصر خاصة في القطاعات الاستراتيجية والأكثر أهمية كقطاع الغذاء، والطاقة، بالإضافة إلى قطاع النقل، وقطاع السياحة والفنادق، والمطاعم والترفيه والثقافة. حيث نتج عن تلك الأزمة زيادة عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار السلع الغذائية وبالتالي، وبالطبع كل هذا انعكس ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين، وأدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة.

وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات الهامة والتي منها: ضرورة تحسين البنية التحتية الاقتصادية في مصر وتحفيز الاستثمارات الأجنبية وتحسين إدارة الاحتياطيات النقدية وتحسين الأداء الاقتصادي في مصر. التوسع في زراعة القمح محلياً، وتنويع مصادر الإمداد، والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من المنتجات البترولية.

الكلمات الدالة:

التضخم العالمي– الحرب الروسية الأوكرانية– الأزمات الاقتصادية– التضخم في مصر.

Abstract:

The research aimed to study and analyze the impact of the Russian-Ukrainian crisis that began in February 2022 on inflation rates in Egypt, in addition to analyzing the economic and social effects of this crisis. The researcher reached a set of results, the most important of which is that the Russian crisis has significant and clear negative effects on inflation rates in Egypt, especially in the strategic and most important sectors such as the food and energy sectors, in addition to the transportation sector, the tourism sector, hotels, restaurants, entertainment and culture. This crisis resulted in an increase in the budget deficit, the trade balance deficit, currency depreciation, high inflation rates, and high prices of food commodities, and thus, of course, all of this was reflected in the purchasing power of citizens, and led to an increase in the cost of living.

The researcher presented a set of important recommendations, including: the necessity of improving the economic infrastructure in Egypt, stimulating foreign investments, improving cash reserves management, and improving economic performance in Egypt. Expanding wheat cultivation locally, diversifying sources of supply, and expanding the use of natural gas instead of petroleum products.

Key words:

Global Inflation- The Russian & Ukrainian War- Economic Crises- Inflation in Egypt.

(ISSN: 2537 - 0758)

المقدمة

يشهد العالم في الوقت الحالي العديد من الأزمات، حيث شهد علي مدار عامين جائحة كوفيد-١٩ وما كان لها من تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي والقطاعات الاجتماعية، ثم طل علي العالم ححرب جديدة بوجهها القبيح وهي الحرب الروسية الأوكرانية، فجعل العالم كله والشرق الأوسط علي وجه التحديد والدول النامية علي الخصوص تتزايدت أماهم التحديات الأقتصادية العنيفه فقد كانت الاقتصاديات هذه الدول لم تتعافي من جائحة كورونا لتصدمه أقتصاديا التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية، لتتفاقم هذه التحديات مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تزايدت أعباء الدين لدى الدول النامية وتزايدت التكاليف الاقتصادية (الصناعية والزراعية والخدمية)، وخاصة أسعار الحبوب الأساسية، وهو ما يؤدي إلى زيادة التضخم في العديد من الدول[١].

أدي الغزو الروسي الأوكراني في شهر فبراير ٢٠٢٢ الي توتر في الاقتصاد العالمي لما للحرب من تداعيات عالمية ظهرت في أسعار النفط والسلع الغذائية، فكلا الدولتين لهم نصيب كبير في إنتاج الكثير من السلع الاستراتيجية عالمياً مما ادي الي تباطئ النمو في الاقتصاد العالمي، وتأثرت كثير من الدول في العالم كله: إن أكثر المتأثرين الدول النامية التي تعتمد علي إمدادات الطاقة والغذاء والسلع الاساسية، وحدث تضخم عالمي أثر علي العالم، وكانت مصر من أولي الدول المتأثرة بالأزمة عالمياً وزاد مستوي التضخم فيها بصفتها دولة مستوردة لكثير من السلع الإستراتيجية ومنها الطاقة والغذاء فأدي ذلك لظهور التضخم، وسيتم تناول الموضوع من خلال هذه الدراسة.

تأثرت مصر بشكل خاص بتلك التحديات، حيث يعتبر المشتقات البترولية والحبوب الغذائية والكثير من المنتجات سلع استيرادية استراتيجيًا رئيسيًا في الاقتصاد المصري ويشكل جزءًا كبيرًا من الحصة الأستهلاكية للمواطنين، وبما أن روسيا وأوكرانيا من أهم

---

[١] عبد النبي، محمد أحمد. (٢٠٢٢). الآثار الاقتصادية- الاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على دول آسيا الوسطى. آفاق آسيوية، ٦(١٠)، ٢٧٥-٢٨٩.

المصدرين للقمح في العالم، فإن ارتفاع أسعار الغذاء يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد المصري والمستهلكين فيه، وأن بينما احتفظت روسيا بالمركز الثاني بقائمة الأكثر إنتاجًا للغاز، مستحوذة على ١٥.٣% من الإجمالي العالمي في ٢٠٢٢، رغم انخفاض إنتاجها، بسبب الحرب الأوكرانية والعقوبات الاقتصادية وانقطاع الغاز الروسي عن أوروبا. وانخفض إنتاج الغاز الروسي بنسبة ١١.٩% إلى ٦١٨.٤ مليار متر مكعب في ٢٠٢٢، مقارنة بـ٧١٠ مليار متر مكعب خلال عام ٢٠٢١، ولقد أثر ذلك على الاقتصاد العالمي برفع الاسعار، وزاد ذلك من التضخم في مصر كدولة تعتمد على الكثير من السلع الاستراتيجية على الدولتين[٢].

ترجع العلاقات التجارية بين مصر وروسيا وأوكرانيا إلى فترة طويلة في التاريخ، حيث كانت مصر تستورد القمح والحبوب من البلدين اللذين يتمتعان بإنتاجية عالية في هذا المجال، في الفترة السوفيتية، كانت روسيا وأوكرانيا توردان كميات كبيرة من الحبوب والقمح إلى مصر، وكانت مصر تعتمد بشكل كبير على هذه الإمدادات، وفي فترة ما بعد ذلك، تطورت العلاقات التجارية بين البلدين لتشمل مجالات أخرى مثل النفط والغاز والصناعات الثقيلة والعسكرية[٣].

وفي الفترة الحالية، تستمر مصر في استيراد القمح والحبوب من روسيا وأوكرانيا، حيث تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح لمصر في الوقت الحالي، بينما تستورد مصر الذرة والقمح والشعير والصويا وغيرها من الحبوب من أوكرانيا. ويمكن من خلال البحث التعرف على مدي تأثر الاقتصاد المصري بالحرب الروسية الاكرانية ومدي تأثير هذه الحرب على التضخم في مصر والتعرف على دور الاقتصاد المصري في التعافي من أثار الحرب وتخفيف التضخم.

---

[٢] رياض، غ. (٢٠٢٢). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصرى. المجلة الاجتماعية القومية، ٥٩(٣)، ٦٥-٩١.

[٣] دمان دبيح، محمد رشدي، رقاني، أيوب. (٢٠٢٢). الحرب الروسية الأوكرانية في الإعلام الرقمي.

(ISSN: 2537 - 0758)

مشكلة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تداعيات الصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد المصري وأهمية دول الصراع كمصدرين للسلع الاستراتيجية، ومدى تأثر التضخم في مصر بهذا الصراع، فقد يترتب على هذا الصراع العسكري أزمات غذائية تهدد الأمن الغذائي العالمي، ولذلك من المهم دراسة هذا التأثير ووضع آليات تمكن الدولة من مواجهة الأزمة الراهنة والتخفيف من آثارها الاقتصادية وتأثيره في ارتفاع مستوي التضخم.

تساؤلات الدراسة:

تناقش هذه الدراسة تداعيات الصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد المصري وتحديدًا تأثيره على التضخم، وكيف يمكن لمصر مواجهة هذا التأثير؟ وينبثق من التساؤل عدة أسئلة فرعية، **مثل:**

١. ما هي التداعيات الاقتصادية العالمية للصراع الروسي الأوكراني؟
٢. معرفة تأثير تداعيات هذا الصراع على الاقتصاد المصري؟
٣. ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل مصر في ظل استمرار الصراع الروسي الأوكراني وخاصة علاج التضخم الاقتصادي؟
٤. تحديد السياسات اللازمة لتطوير الاقتصاد المصري لمواجهة التضخم؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة في جانبين؛ وهم الأهمية العلمية والعملية وذلك على النحو التالي:

الأهمية العلمية:

حيث تهدف الدراسة إلى توضيح تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على المؤشرات الاقتصادية المصرية وتحديد حجم الضرر الناتج عن هذا الصراع على الاقتصاد المصري، وكذلك تناول مجالات تأثير هذا الصراع على التضخم في الاقتصاد المصري.

الأهمية العملية:

تتمثل في تقديم مجموعة من السياسات لصناع القرار، التي تساعد في تطوير الأقتصاد المصري وحماية أمنها الاقتصاد من أي اضطرابات أو نزاعات خارجية،

وبالتالي استعادة دوره الحيوي والمهم في الاقتصاد المصري. ويأتي ذلك لتحقيق الهدف الاستراتيجي للحفاظ على مستوي الاسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر، بالإضافة إلى ذلك، تساعد الدراسة في توضيح الأثر السلبي للصراعات العسكرية على التنمية المستدامة وتحديد مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية بالتطبيق على مصر.

وبالتالي، فإن الدراسة تعد أداة هامة لصناع القرار في مصر والعالم، حيث تساعد على تحديد السياسات اللازمة للتعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه العالم في ظل الصراعات المسلحة والتغيرات العالمية.

أهداف الدراسة:

تناولت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف المهمة، بما في ذلك:

١. تحليل وتوضيح المفاهيم والمؤشرات التي تعكس الوضع الاقتصادي في الدول.
٢. تحليل عدد من المؤشرات التضخم في مصر التي تعكس أثر الصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد المصري.
٣. تحليل وتقييم وضع مصر الإنتاجي والاستهلاكي، وتحديد حجم الفجوة التضخمية من وقت اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.
٤. تحليل مدى تأثير الصراع الروسي الأوكراني على أسعار الواردات المصرية من السلع الاستراتيجية من سلع نفطية وغذائية وتحديد أفضل السيناريوهات لمواجهة هذا التأثير.
٥. رصد الجهود المصرية لاحتواء أثر الصراع الروسي الأوكراني، وخاصة فيما يتعلق بالتضخم.
٦. طرح عدد من السياسات والإجراءات اللازمة لتنمية القطاع الصناعي والزراعي وإنتاج الطاقة النظيفة في مصري والحد من الأزمات الاقتصادية، وذلك لتحقيق التطور الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في مصر.

(ISSN: 2537 - 0758)

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الاستقرائي لتحليل وتقييم واقع الصراع الروسي الأوكراني وأثره على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية، وتحديد مدى تأثير الصراع بينهم على اقتصاديات الدول الأخرى.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، فإن البحث سيستخدم العديد من المنهجيات والأساليب البحثية المختلفة، بما في ذلك التحليل الاستقرائي والإحصائي والمقارن، وذلك لضمان الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة.

عناصر الدراسة:

- **مقدمة الدراسة**
- **المبحث الأول: العلاقة بين روسيا وأوكرانيا.**
- المطلب الأول: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي.
- المطلب الثاني: مفهوم التضخم وأسبابه وأنواعه وعلاقة الحرب بالتضخم.
- **المبحث الثاني: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأقتصاد في مصر.**
- المطلب الأول: أثر الحرب الروسية الأوكرانية علي قطاعات الأقتصاد المصري.
- المطلب الثاني: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على التضخم في مصر
- الخاتمة، والنتائج، والتوصيات.
- المراجع.

المبحث الأول
العلاقة بين روسيا وأوكرانيا

في عام ٢٠٢٢، كان العالم لم يتعافي بعد من الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا حتي حدثت الحرب الروسية الاوكرانية، فشهد العالم ارتفاعاً في معدل التضخم، مما دفع الحكومات إلى زيادة جهودها لتحفيز النمو الاقتصادي، ورغم ذلك، فإن الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ أدى إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية بين الدول الغربية وروسيا، مما أدى إلى عدم اليقين بشأن تأثير الصراع على سلسلة التوريد العالمية وتوقعات النمو العالمي، وهو ما يؤثر على الاقتصاد العالمي بشكل عام، كما أن العقوبات التي تفرضها الدول الغربية على روسيا لها تأثير غير مباشر على الاقتصاد العالمي، حيث أدى الصراع إلى انخفاض إمدادات الطاقة والسلع الأساسية والتجارة، وزيادة أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأساسية، مما أدى إلى زيادة معدل التضخم في العديد من البلدان ومن هذه البلدان مصر حيث تأثرت كغيرها من دول العالم بالتضخم(٤).

تعود بداية الحرب إلى صراعات بين الدول لحماية مواردها أو للحفاظ على نفوذها الإقليمي، حيث تكافح الدول من أجل إدارة الموارد المشتركة أو الموارد الاستعمارية أو التراث أو القيم بشكل متساوي، وهو ما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى الصراعات المسلحة كما حدث في هذه الحرب **ويتم تناول موضوع الدراسة كما يلي:**

المطلب الأول
أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

تأثر الاقتصاد العالمي بشكل مباشر وغير مباشر بالحرب الروسية الأوكرانية، حيث أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية عالميًا، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في العالم.

(4) Ostry, J. D. (2021). The global inflation surge: Causes, outlook, and risks. International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2021/06/22/global-financial-stability-report-june-2021

(ISSN: 2537 - 0758)

حيث تعتبر روسيا من أهم الدول المصدرة للحبوب الغذائية مثل القمح والذرة والأرز والسلع الاستراتيجية مثل السكر؛ وهو ما أثر في كل اقتصاديات الدول النامية ومنها الاقتصاد المصري حيث تأثر بشكل سلبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى تعزيز الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، بما في ذلك الجنيه المصري، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة في مصر، وزيادة معدل التضخم. وفي هذا الجزء سيتم التعرف على أسباب وتداعيات الحرب الروسية الاوكرانية كما يلي:

أسباب الحرب الروسية الأوكرانية:

أثارت التوترات بين أوكرانيا وروسيا والحرب الناشئة بينهما تساؤلات كثيرة حول أسباب هذا الصراع وتاريخ الخلافات بين البلدين، خاصة بالنسبة للشباب الذين قد لم يكونوا على دراية بالمشاكل السابقة بين الدول. وتجدر الإشارة إلى أن التوترات بين البلدين بدأت بعد انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٤، مما أثار استياء روسيا التي ترى في أوكرانيا جزءًا من منطقتها النفوذ السياسي والاقتصادي. وشهدت العلاقات بين البلدين تصاعدًا في الأعوام اللاحقة، حيث اتهمت روسيا أوكرانيا بتمويل ودعم الانفصاليين الموالين لها في شرق أوكرانيا، مما أدى إلى اندلاع الصراع في عام ٢٠١٤ واستمراره حتى الآن، وحتى يمكننا معرفة اسباب الحرب نتعرف أولًا على طبيعة العلاقة بين روسيا وأوكرانيا[٥].

المطلب الأول

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

تعود أسباب الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى الأحداث التي وقعت في عام ٢٠١٤م، حيث أعلنت روسيا ضم شبه جزيرة القرم التي كانت تابعة لأوكرانيا وتدخلت في شرق أوكرانيا دعمًا للانفصاليين الموالين لها، **وفيما يلي نقاط تشرح بعض أسباب الحرب بين روسيا وأوكرانيا:**

[٥] بشير، هـ. (٢٠٢٣). دور الجغرافيا السياسية في الحرب الروسية الأوكرانية. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٨(١٧)، ٨٣-١٠٥.

١. **ضم القرم:** في عام ٢٠١٤م، قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم المتنازع عليها مع أوكرانيا، مما أثار غضب الحكومة الأوكرانية ودول العالم الغربي.
٢. **الصراع في شرق أوكرانيا:** تدخلت روسيا في الصراع الدائر في شرق أوكرانيا دعمًا للانفصاليين الموالين لها، وهو ما أدى إلى تصاعد الصراع بين البلدين[٦].
٣. **الخلافات الثقافية واللغوية:** توجد خلافات ثقافية ولغوية بين روسيا وأوكرانيا، حيث تتميز الشرق الأوكراني باللغة الروسية والثقافة الروسية، بينما يتميز الغرب الأوكراني باللغة الأوكرانية والثقافة الأوكرانية.
٤. **النفوذ الجيوسياسي:** تتنافس روسيا وأوكرانيا على النفوذ الجيوسياسي في المنطقة، حيث تسعى روسيا للحفاظ على نفوذها على أوكرانيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، بينما تسعى أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو وتعزيز علاقاتها مع الدول الغربية[٧].
٥. **النزاع على الموارد:** تتنافس روسيا وأوكرانيا على الموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط، حيث تتمتع أوكرانيا بموقع استراتيجي بين روسيا وأوروبا، وتعتبر ممرًا هامًا لنقل الغاز الروسي إلى دول أوروبا.

شكلت هذا العوامل وغيرها من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والجيوسياسية أسبابًا للتوتر بين روسيا وأوكرانيا وأدت إلى تصاعد الصراع بين البلدين، اهمها على الإطلاق محاولة دخول اوكرانيا لحلف شمال الأطلسي[٨].

---

(6) Shevchenko, A. (2021). The impact of the Russian-Ukrainian war on the Ukrainian economy and society. Journal of Contemporary Central and Eastern Europe, 29(2), 245-262. doi: 10.1080/25739638.2021.1887666

(٧) ربيع، صويلح، مولود/ مشرف. (٢٠١٩). العلاقات الروسية- الاوكرانية بعد الحرب الباردة (Doctoral dissertation) جامعة جيجل.

(8) Forbes Middle East Staff. (2022). Inflation in the Middle East: How Covid-19 and global events are impacting prices. Forbes Middle East. https://www.forbesmiddleeast.com/economy/inflation-in-the-middle-east-how-covid-19-and-global-events-are-impacting-prices

(ISSN: 2537 - 0758)

العلاقة الروسية الأوكرانية:

١. تمتد العلاقة بين روسيا وأوكرانيا إلى القرن السابع عشر وكانت جيدة حتى عام ١٧٦٤م، عندما قامت كاترين الثانية بتوقيف استقلال هيمانات القوقاز، ولكن عادت العلاقة بين الدولتين إلى حالة هدوء نسبي خلال الحرب العالمية الأولى.

٢. في عام ١٩٢٠م، تغيرت العلاقة بين الدولتين بسبب اجتياح الجيش الروسي لأوكرانيا، واستمر ذلك خلال فترة الاتحاد السوفيتي.

٣. بعد حل الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م، ارتبطت الدولتان باتفاقيات تجارية مختلفة.

٤. زاد الخلاف بين البلدين بعدما قطع حلف الناتو العلاقات مع روسيا ردًا على ضمها للقرم، مما زاد دعم الدول الغربية لأوكرانيا.

٥. في عام ٢٠١٤م، تم عزل رئيس أوكرانيا فيكتور يانوكوفيت، وانتهزت الحكومة في روسيا هذه الفرصة للتدخل في أوكرانيا.

٦. في ١ مارس ٢٠١٤م، صوت مجلس الاتحاد في الجمعية الاتحادية الروسية بالإجماع على السماح للرئيس الروسي بالدخول إلى أوكرانيا.

٧. وفي ٣ مارس ٢٠١٤م، قدم الممثل الروسي فيتالي تشوركين رسالة من الرئيس الأوكراني السابق إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتن يطلب فيها الدخول إلى أراضي أوكرانيا، مما أدى إلى تصاعد الصراع بين البلدين[٩].

أثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

أثرت الحرب على الاقتصاد العالمي تأثير كبير فأدي الي تراجع وتباطئ الاقتصادى العالمي ويمكن تناوله كما يلي:

العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الروسي:

في الفترة الأخيرة، فرضت معظم الدول الغربية عقوبات اقتصادية على روسيا رداً على غزوها لأوكرانيا، وذلك لإضعاف اقتصادها وإجبارها على التراجع عن هذا الغزو. تستهدف هذه العقوبات القطاعات الرئيسية المهمة في أي اقتصاد، ويمكن تصنيفها إلى

(9) Kofman, M. (2021). The Russian-Ukrainian War at Seven: A View from Kyiv. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/2021/02/18/russian-ukrainian-war-at-seven-view-from-kyiv-pub-83984

أربع فئات رئيسية تتمثل في: القطاع المصرفي والمالي، وقطاع الطاقة، والقطاع العسكري، والقطاع التجاري.

العقوبات على القطاع المصرفي والمالي:

تضمنت هذه العقوبات منع بعض البنوك الروسية من استخدام نظام المدفوعات الدولي (SWIFT)، وهو شبكة عالية الأمان تسهل المدفوعات الدولية بين ١١٠٠٠ كيان مالي في ٢٠٠ دولة. كما منعت الولايات المتحدة البنوك والبنك المركزي الروسيين أيضاً من الوصول إلى احتياطياتهم بالدولار في الولايات المتحدة، مما يعني أنهم لا يستطيعون إجراء معاملات بالدولار الأمريكي.

وفرض الاتحاد الأوروبي أيضاً عقوبات مالية على روسيا، تستهدف ٧٠% من سوق البنوك الروسية والشركات الرئيسية المملوكة للدولة، حيث حظر إدراج أسهم الكيانات المملوكة للدولة الروسية في أسواق التداول في الاتحاد الأوروبي، ومنع الودائع الروسية التي تتجاوز قيمتها ١٠٠٠٠٠يورو في بنوك الاتحاد الأوروبي، وعلى الحسابات الروسية التي تحتفظ بها أوراق الإيداع المركزية في الاتحاد الأوروبي، وعلى بيع الأوراق المالية المقومة باليورو للعملاء الروس. كما قامت سويسرا واليابان بتجميد أصول بعض الأفراد الروس المودعين في البنوك السويسرية واليابانية، وحظرت اليابان إصدار ومعاملات الديون السيادية الروسية الجديدة في السوقين الأولي والثانوي.

كما فرضت المملكة المتحدة أيضاً عقوبات مالية على روسيا، منعت بعض الشركات الروسية من الوصول إلى الأسواق المالية البريطانية، وحظرت بيع بعض السلع والخدمات لروسيا[١٠].

قطاع الطاقة:

فيما يتعلق بقطاع الطاقة، فقد علقت ألمانيا الموافقة على مشروع خط أنابيب الغاز الروسي "نورد ستريم ٢" الذي يهدف إلى توزيع الغاز الروسي في أوروبا.

(10) Forbes Middle East Staff. (2022). Inflation in the Middle East: How Covid-19 and global events are impacting prices. Forbes Middle East. https://www.forbesmiddleeast.com/economy/inflation-in-the-middle-east-how-covid-19-and-global-events-are-impacting-prices.

(ISSN: 2537 - 0758)

كما حظرت الولايات المتحدة جميع واردات النفط والغاز الروسية، وفرضت الاتحاد الأوروبي حظرًا على بيع أو توريد تقنيات تكرير النفط إلى روسيا(١١).

القطاع العسكري:

تتضمن هذه الفئة مجموعة من العقوبات التي تهدف إلى إضعاف القدرات العسكرية الروسية. فعلى سبيل المثال، قامت نيوزيلندا بحظر تصدير البضائع إلى القوات المسلحة الروسية بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في العام ٢٠٢٢.

في حين قامت الولايات المتحدة بحظر تصدير التقنيات الحرجة إلى روسيا بهدف تقليص قدراتها في القطاع العسكري والفضائي. ويشمل هذا الحظر صادرات الأشباه الموصلات والأمن والتشفير والليزر وأجهزة الاستشعار والاتصالات السلكية واللاسلكية وتقنيات الطيران والملاحة والبحرية إلى روسيا. يأتي هذا الإجراء في سياق الجهود الدولية للضغط على روسيا لوقف العدوانية والتصعيد العسكري في منطقة أوكرانيا(١٢).

قطاع التجارة:

تتضمن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول على روسيا، فرض حظر على تصدير جميع أنواع الطائرات وقطع الغيار والمعدات المتعلقة بالخطوط الجوية الروسية وصناعة الفضاء، من قبل الاتحاد الأوروبي. كما ألغت كندا جميع تصاريح التصدير المرتبطة بروسيا. وأعلنت المملكة المتحدة عن تخليها تدريجيا عن الاعتماد على النفط الروسي بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. في إضافة إلى ذلك، منعت الحكومة البريطانية أكبر بنك في روسيا "سبيربنك" من دفع مبالغ ثابتة بالجنيه الإسترليني(١٣).

بالإضافة إلى هذه العقوبات الاقتصادية، فقد تم فرض عقوبات أخرى تشمل تشديد إصدار التأشيرات وفرض قيود السفر على أشخاص روسيين محددين، وإخراج روسيا من

(11) The Economist. (2022). Inflation is breaking out everywhere. https://www.economist.com/leaders/2022/06/09/inflation-is-breaking-out-everywhere

(12) World Bank. (2021). Global Economic Prospects, January 2021: Global Economic Outlook During the Pandemic. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34816

(13) European Central Bank. (2021). Economic Bulletin, Issue 8/2021. https://www.ecb.europa.eu/pub/economic-bulletin/focus/2021/html/ecb.ebbox202108_02~c8f1e8e0d3.en.html

بعض الأحداث الثقافية والرياضية. كما تم منع الطائرات الروسية من التحليق في أجواء بعض الدول المعارضة(١٤).

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

تترتب على العقوبات الاقتصادية التي فُرضت بسبب الغزو الروسي تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الآثار المباشرة للرد الدولي على هذا العدوان، فقد تتضمن هذه التأثيرات تحديات في سلاسل التوريد الدولية، وتقلبات في أسعار النفط والغاز، وتغيرات في النظام المصرفي الدولي، وتباطؤ في الإنتاج والنمو الاقتصادي، وتأثيرات على أسواق الأوراق المالية الدولية، وزيادة في معدلات التضخم الدولي، إلى جانب تأثيرات على تكاليف المعيشة والعواقب الاقتصادية الأخرى(١٥).

التأثيرات الاقتصادية على الإنتاج والاستهلاك ومعدل النمو:

قد تكون تدخل الدول الغربية في صراع روسيا للسيطرة على الأراضي الروسية هو ما يدفع روسيا إلى فرض حظر على تصدير النفط انتقامًا من العقوبات الغربية المفروضة عليها. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار النفط وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

وتشير الأدلة إلى أن استخدام الطاقة والناتج المحلي الإجمالي للدول مرتبطان بشكل وثيق بزيادة أسعار النفط. إذا زاد إنفاق الشركات على المواد الخام بسبب زيادة أسعار النفط، فسيزيد تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة أسعار المنتجات. ونتيجة لذلك، سينخفض الطلب العام على المنتجات بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يعني حوافز أقل للموردين لإنتاج المزيد، وبالتالي ينخفض العرض العام أيضًا. وهذا الانخفاض في العرض سيؤدي بالتالي إلى انخفاض في الناتج الاقتصادي ومعدل النمو.

---

(14) Bao, H., & Zhang, X. (2021). The impact of the COVID-19 pandemic on global inflation: Evidence from selected countries. Journal of Asian Economics, 75, 101284. doi: 10.1016/j.asieco.2021.101284

(15) International Monetary Fund. (2022). Ukraine: Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Ukraine. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/02/09/Ukraine-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-507189

(ISSN: 2537 - 0758)

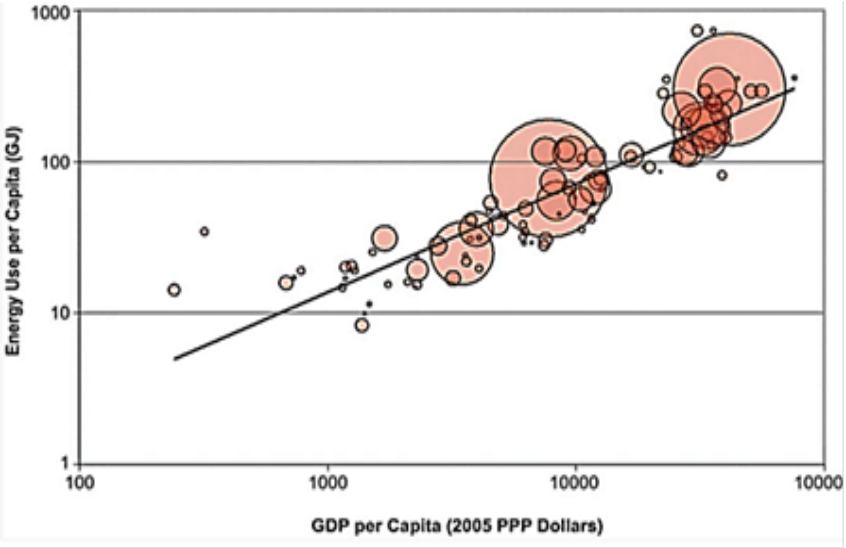

الشكل رقم (١): استخدام الطاقة والناتج المحلي الإجمالي مرتبطان بشكل إجابي

المصدر: (David. Stern, 2018)

ويوضح الشكل ربطًا إيجابيًا بين استخدام الطاقة والناتج المحلي الإجمالي للدول، ويعني ذلك أن زيادة استخدام الطاقة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول. وبالتالي، يشير الشكل إلى الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي واستخدام الطاقة.

وفقًا لدراسة أجراها ديفيد ستيرن عام ٢٠١٨. سيؤثر ارتفاع أسعار النفط والغاز على إنفاق المستهلكين أيضًا، حيث سيتم توجيه مزيد من الأموال لتدفئة المنازل والتنقل والاستهلاك الأساسي. وهذا سيؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للأسر بعد الضرائب، مما يقلل من إنفاق المستهلكين. وسيؤثر هذا التأثير على الإنفاق الاستهلاكي كمكون رئيسي من الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي بالتالي إلى خفض معدل النمو العالمي.

صدمة العرض العالمي نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز

قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، شهدت أسعار الطاقة ارتفاعًا بسبب عوامل متعددة مثل جائحة COVID– 19 ونقص إمدادات الطاقة وتصاعد التوترات بين روسيا وأوكرانيا. وخلال تلك الفترة، كانت أسعار النفط مستقرة في نطاق سعري يتراوح بين ٨٠ دولارًا

أمريكيًا و٩٥ دولارًا أمريكيًا، وذلك قبل حدوث الغزو الروسي (إيغور سيكورسكي، ٢٠٢١).

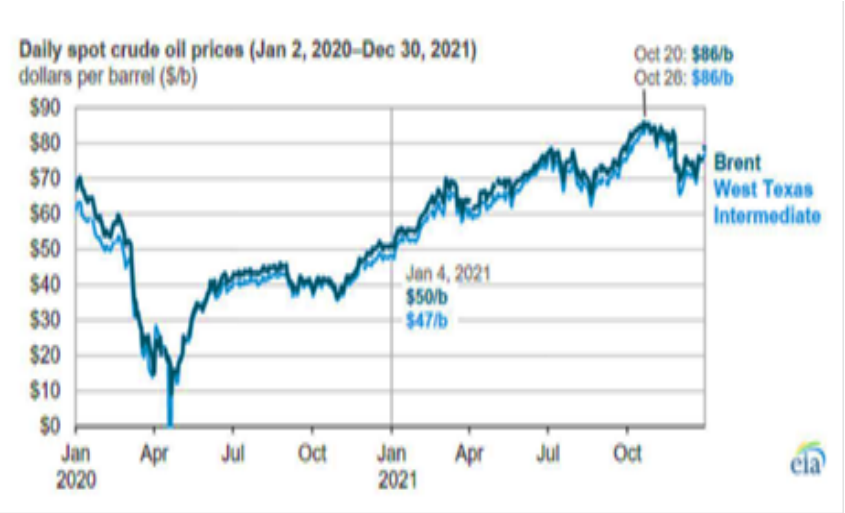

الشكل رقم (٢): اسعار النفط الخام عام ٢٠٢١ مع زيادة الطلب العالمي.

المصدر: رسم بياني من إدارة معلومات الطاقة الامريكية: استنادا الي بيانات refinitive

بعد اندلاع الصراع، ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل، وهو أعلى مستوى تم تسجيله في السوق منذ حوالي ١٤ عامًا، وذلك وفقًا لتقرير نشره "بيبيس" في عام ٢٠٢٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

الشكل رقم (٣): أسعار خام برنت (٢٠٢٢- ٢٠١٢)

المصدر: (Refinitiv, 2022)

يمكن أن يؤدي الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تدهور إمدادات الطاقة من روسيا، التي تعد أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وتمتلك حصة كبيرة من إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا. وبسبب هذا الاعتماد الكبير على الطاقة الروسية، فإن فرض حظر انتقامي على صادرات الطاقة من قبل روسيا قد يؤدي إلى توقف الإمدادات وزيادة أسعار الطاقة في جميع أنحاء العالم. ومن المحتمل أن يزداد هذا التأثير إذا فرضت روسيا حظرًا على صادرات الطاقة إلى أوروبا، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الطاقية العالمية. هذا وفقًا لتقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في عام ٢٠٢١.

اضراب سلاسل التوريد العالمية:

يمكن للعمليات العسكرية التي تتم خلال الغزو الروسي لأوكرانيا أن تؤثر على العديد من القطاعات وتعطل سلسلة التوريد العالمية. ويمكن أن يسفر الحظر الذي تفرضه روسيا على صادراتها والانتقام من الواردات الأجنبية، بما في ذلك رفض روسيا السماح للشحنات الأجنبية بالمرور عبر مجالها الجوي وممراتها المائية خلال النزاع، عن تعطيل سلسلة التوريد العالمية. ومن المتوقع أن تحدث آثار مشابهة للنتائج التي حدثت عندما بدأ الصراع في عام ٢٠١٤، حيث أدى إغلاق الحدود وحظر التجارة العابرة إلى ندرة وارتفاع أسعار السلع المستوردة. ومن الممكن أن يؤدي العطل المحتمل لسلسلة التوريد إلى حدوث ارتفاع في الأسعار، ويمكن أن يحدث ذلك عند حدوث عوائق في الحصول على المواد الأساسية والإمدادات، بما في ذلك التخزين القسري للإمدادات

بسبب الحصار عبر الحدود وحظر التجارة العابرة. وقد حدثت نتائج مشابهة بعد إغلاق الحدود بسبب جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، حيث أدت القيود المفروضة على الحركة والتجارة إلى ارتفاع الأسعار[١٦].

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي القيود المفروضة على الرحلات الجوية التجارية حول الحدود الأوكرانية الروسية، بالإضافة إلى زيادة الفحوصات الأمنية في مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة، إلى وجود اضطرابات في تدفق البضائع والعمليات الحدودية، حيث يمكن إيقاف البضائع والإمدادات عبر الحدود أو تأخيرها بسبب التعامل مع المسؤولين عن اللاجئين قبل السماح للبضائع بالمرور عبر الحدود. وفقًا لتقرير صادر عن[١٧](Yu Zhang,(2021.

التأثير على أسواق الاسهم العالمية:

بعد انهيار الأسواق في مارس ٢٠٢٠ بسبب تفشي جائحة كوفيد-١٩، شهدت الأسهم ارتفاعًا على مدار ١٢ شهرًا بسبب استفادة العديد من شركات التكنولوجيا من الجائحة، إضافة إلى تطوير لقاحات أسرع من المتوقع وتحفيز مالي غير مسبوق. واستمر هذا الاتجاه على مدار عام ٢٠٢١، مع انخفاض جميع المؤشرات الأمريكية الثلاثة مؤقتاً في سبتمبر وأكتوبر.

ومع ذلك، لم يستطع عام ٢٠٢٢ حتى الآن مواصلة هذا الاتجاه التصاعدي العام الماضي. قبل زيادة التوترات بين أوكرانيا وروسيا، سجل مؤشر داو جونز ومؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ ومؤشر ناسداك انخفاضًا حادًا في جميع المجالات، حيث أثر الارتفاع في حالات الإصابة بفيروس أوميكرون والمخاوف من التضخم والوضع في أوكرانيا بشدة على المستثمرين. وانخفضت الأسهم بنحو ١٥٪ من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ حتى نهاية يناير ٢٠٢٢.

---

[١٦] بركان زهية. (٢٠١١). فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة (Doctoral dissertation، جامعة الجزائر ٣. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير).

[١٧] العازمي، عبد الله غازي. (٢٠٠٨). التضخم الاقتصادي دراسة تطبيقية على دولة الكويت. التجارة والتمويل، ٢٨(٢)، ١٩٩-٢٣٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

وقبل بدء القوات الروسية عملياتها على الأراضي الأوكرانية، انخفض مؤشر ناسداك بنسبة ١٦.٧٪ هذا العام، في حين انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ بنسبة ١١.٣٪ ومؤشر داو جونز الصناعي بنسبة ٨٪ على التوالي. وذلك مقارنة بنهاية عام ٢٠٢١. هذا وفقًا لتقرير CNBC) في ٢٣ فبراير ٢٠٢٢)[١٨] .

الشكل رقم (٤): يوضح هذا الرسم البياني التطور السنوي لأكبر مؤشرا تسوق الأسهم الأمريكية.

المصدر: Statista, (2022)

بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، شهدت أسعار الأسهم في الأسواق العالمية تراجعاً حاداً. وبعد إعلان الغزو، أصبح المستثمرون في حالة من الذعر وعدم الاستقرار. ويوضح جدول ٣ أدناه الأسعار الأدنى التي تم تداول الأسهم عليها خلال فترة التدخل. ويشير الجدول إلى أن أدنى سعر للأسهم كان خلال خمسة أيام (من ١٨ فبراير إلى ٢٥ فبراير).

وذلك في يوم الغزو في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، حيث انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بأكثر من ١٠٠ نقطة، وانخفض مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ بأكثر من ٢٥٠ نقطة، وانخفض مؤشر Euronext ١٠٠ بأكثر من ٤٠٠ نقطة، وانخفض مؤشر

(18) The Economist. (2022). Inflation is breaking out everywhere. https://www.economist.com/leaders/2022/06/09/inflation-is-breaking-out-everywhere

شنغهاي المركب بأكثر من ١٥٠ نقطة، وفقًا لتقرير Time Economic The في عام ٢٠٢٢.

ومع ذلك، شهدت الأسهم ارتفاعًا في اليوم التالي للغزو بعد يشير الهجوم غير المتوقع الذي شنته روسيا على أوكرانيا ليس فقط إلى بداية أزمة إنسانية، ولكن أيضًا له تأثير كبير على قرارات المستثمرين. ومن المحتمل أن يستمر السباق نحو القاع ما لم تتمكن البلدين من التوصل إلى اتفاق سلام بينهما. ونظرًا لأن روسيا وأوكرانيا هما أكبر مصدرين للسلع الأساسية مثل النفط والغاز والقمح والنحاس والنيكل، فإن الصراع المستمر من المرجح أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى تفاقم اضطرابات سلسلة التوريد. أن أعلنت عدة دول عقوبات صارمة ضد روسيا[١٩].

ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم العالمي:

يشير العجز المالي وارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم المرتفعة، إلى احتمال ظهور التضخم المفرط في العديد من البلدان بعد الحرب. مع استمرار الصراع، ستواجه معظم الدول الأوروبية، بما في ذلك ألمانيا والمملكة المتحدة، ارتفاع تكاليف المعيشة. في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يصل التضخم في الواقع إلى ٧% في عام ٢٠٢٢، مما يعني أن المستهلكين ينفقون بالفعل المزيد من الأموال على منتجات أقل جودة. يؤدي النزاع إلى زيادة أسعار النفط والغاز والغذاء، مما يزيد من نفقات المعيشة حيث يمكن أن تزيد تكاليف اقتطاعات الرهن العقاري والإضاءة والسيارات بشكل كبير. كما أن له تأثير غير مباشر على البلدان النامية التي تعتمد على واردات الطاقة.

يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم العالمي إلى دفع البلدان النامية أسعاراً أعلى لواردات الطاقة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود المحلي، وزيادة أسعار المواد الغذائية، وزيادة عامة في واردات السلع، على الرغم من بقاء مستويات الدخل دون تغيير. وهذا يؤدي إلى زيادة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة في البلدان النامية. يمكن أن يؤدي التأثير المشترك لكل من البلدان المتقدمة والنامية إلى ارتفاع التضخم العالمي[٢٠].

---

[١٩] ميسوم عبد القادر. (٢٠١٦). التضخم الركودي في البلاد النامية (Doctoral dissertation، جامعة الجزائر ٣: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير).

[٢٠] السيد، أشرف محمد. (٢٠٢٠). تأثير تقلبات اسعار النفط العالمية على التضخم فى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، ٣٧(٢)، ٢٧٣-٣٠٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

المطلب الثاني
مفهوم التضخم واسبابة وأنواعه وعلاقة الحرب بالتضخم

مفهوم التضخم الاقتصادي

التضخم هو مصطلح اقتصادي يصف حالة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل مستمر خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للعملة. يرتبط التضخم بانخفاض قيمة العملة، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الكساد وعدم التوازن في الميزان التجاري للبلاد والديون والأزمات العالمية والمحلية.

يمكن تبسيط مفهوم التضخم بأنه يعني أن العملة المحلية لا تستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تشتريها في الماضي. وليس هناك خطر في حدوث التضخم طالما كان في الحدود المعقولة، والتي تعتبر عادة تحت ٢%، ولكن إذا زاد عن هذا المعدل فذلك يدل على وجود خلل كبير في اقتصاد الدولة[٢١].

يؤثر التضخم على النشاط الاقتصادي وحياة المواطنين، حيث يقلل من القوة الشرائية للعملة ويزيد من تكاليف المعيشة. كما يمكن أن يؤثر المعدل العالي للتضخم في القرارات الاستثمارية والاستهلاكية للأفراد والشركات. لذلك، يحتاج الاقتصاد إلى سياسات فعالة لمواجهة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي.

أنواع التضخم الاقتصادي

يصنف التضخم إلى عدة أنواع تؤثر بشكل مختلف على الاقتصاد، ومن بين أهم أنواع التضخم نذكر:

- **التضخم المفتوح:** حيث يحدث ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة للطلب المتزايد على السلع دون تدخل من الحكومة للحد منه، وذلك لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- **التضخم المكبوت:** حيث تضع الحكومة قيوداً على الأسعار مثل التسعير الاجباري، مما يؤدي إلى تبقي الأسعار ثابتة على الرغم من زيادة الطلب على السلع، ما يؤدي في النهاية إلى ظهور التضخم المكبوت والسوق السوداء.

[٢١] رمزي زكي (١٩٧٩). دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٦.

- **التضخم الجامح:** وهو زيادة كبيرة في أسعار السلع خلال فترة قصيرة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الربح، ويفضي إلى دورة خبيثة من ارتفاع الأجور وزيادة الأسعار.
- **التضخم الزاحف:** وهو تضخم بطيء وتدريجي ومعتدل للمستوى العام للأسعار في فترة طويلة، وإذا لم يتم السيطرة عليه يمكن أن يؤدي إلى حدوث التضخم الجامح.
- **التضخم المستورد:** ويحدث عندما تعتمد الدولة على استيراد معظم احتياجاتها من دول تعاني من التضخم، مما ينتقل إلى اقتصاد الدولة عن طريق السلع والخدمات المستوردة[٢٢].

أسباب التضخم، وعوامله

تتعدد الأسباب التي تودي بالاقتصاد للإصابة بظاهرة التضخم، وقد ينجم ذلك من تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية المختلفة. ومن بين الأسباب الأكثر شيوعاً لحدوث التضخم، **يمكن الإشارة إلى:**

- **ارتفاع التكلفة:** حيث يدفع ارتفاع تكلفة إنتاج السلع أصحاب العمل لرفع أسعار بضائعهم، سواء بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام أو مطالبة العمال بزيادة أجورهم أو ارتفاع أسعار الإيجارات. وبالتالي، يتحمل المستهلك الفارق بين السعر والتكلفة، الذي يعد أحد أسباب التضخم.
- **ارتفاع الطلب:** ويحدث هذا نتيجة زيادة الطلب عن قدرة السوق على العرض، وغالباً ما يحدث في الدول التي تتطور بسرعة، أو عندما تخفض الدولة الضرائب، فيشعر المواطن بأن لديه القدرة على شراء أي شيء باستخدام مال يفوق الضروريات في الحياة مما يؤدي إلى إنفاق هذه الأموال في الترف والمتعة.
- **طباعة النقود:** يؤدي طباعة الحكومات للنقود وإدخالها في السوق إلى تضخم العرض النقدي وتضعف القدرة الشرائية للعملة، خاصة في حال عدم وجود مخزون يغطيها من العملات الأجنبية. وتترتب على هذا الإجراء أسباب مختلفة، مثل تحفيز

---

[٢٢] زميت، فؤاد. (٢٠١٨). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ (Doctoral dissertation, Université de M'sila).

(ISSN: 2537 - 0758)

الاقتصاد وتوفير فرص العمل، أو لأسباب تتعلق بالقروض البنكية أو نتيجة عجز الحكومة عن تسديد ديونها.

- **الكوارث الطبيعية والحروب:** يحدث التضخم في كثير من الأحيان بعد أو خلال الحروب أو الكوارث الطبيعية، حيث يقل إنتاج السلع وتزيد الطلب عليها، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب عن العرض. وقد شهدت أغلب دول العالم زيادة في معدلات التضخم نتيجة جائحة كوفيد-١٩.
- **الحصار الاقتصادي:** يؤدي الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الدول على بعضها البعض إلى انعدام الاستيراد والتصدير، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع كبير في أسعار المواد الأساسية والسلع المستوردة.
- **تقلبات سوق النفط:** يعتبر النفط من أهم الموارد الاقتصادية في العالم، وترتبط أسعاره بتقلبات سوق النفط العالمية، وتأثر هذه التقلبات بالعديد من العوامل، مثل الطلب والعرض والمنافسة، وتحدد أسعار النفط العالمية بشكل مباشر أسعار المحروقات والسلع الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.
- **السياسات النقدية الضعيفة:** تؤثر السياسات النقدية الضعيفة المتمثلة في تخفيض الفائدة وزيادة المعروض النقدي، على معدلات التضخم، حيث تزيد هذه السياسات من الإنفاق والاستثمار، وتزيد الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار.
- **الانفاق العام الزائد:** تزيد الإنفاق الحكومي الزائد عن الحاجة بشكل كبير من معدلات التضخم، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي والاستهلاك، وزيادة الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

يمكن أن تكون هذه الأسباب وغيرها من العوامل مسؤولة عن حدوث التضخم في الاقتصاد، ويمكن أن يتعرض الاقتصاد لمزيد من التضخم في حالة عدم اتخاذ إجراءات مناسبة للحد من تأثير هذه العوامل..[٢٣].

[٢٣] حرواش، محمد. (٢٠١٥). انعكاسات التغير في معدلات التضخم على النمو الإقتصادي (Doctoral dissertation، جامعة البليدة ٢).

أثار التضخم على الاقتصاد والمجتمع

يتسبب التضخم في آثار سلبية كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث يؤدي إلى انخفاض قدرة الأفراد على الشراء وزيادة تكاليف المعيشة. فبسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، يجد الأفراد صعوبة في الحصول على نفس الكميات التي كانوا يحصلون عليها بنفس القيمة النقدية. كما يؤدي التضخم إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، مما يدفع بعض الأفراد إلى استبدالها بالعملات الأجنبية والذهب، ويؤدي ذلك إلى تدهور العملة المحلية وزيادة التضخم.

ويجبر التضخم الحكومات على اتباع خطط التقشف، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق الحكومي وتحديد الأولويات وتقليل الدعم في بعض القطاعات، وهذا قد يؤدي إلى تسريح العمالة وإغلاق المشاريع وتوقف دفع المرتبات.

ويتسبب التضخم أيضًا في تغيرات في توزيع الدخل، حيث يؤثر على الدخول الثابتة ويؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بشكل عشوائي، ويؤثر على القدرة على الادخار والاستثمار، ويزيد من الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول النامية.

طرق الحد من التضخم

- تعتمد حلول التضخم على السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة والمصارف، وتهدف إلى مكافحة التضخم والسيطرة عليه بهدف خفض الأسعار وإعادة الاستقرار الاقتصادي للدولة. ومن بين حلول التضخم المتاحة:
- **وضع ضوابط للأسعار**: يحاول الحكومة محاربة احتكار المواد الاستهلاكية الهامة وتحديد أسعار السلع وفرض عقوبات على المخالفين لسياساتها، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية والغذائية.
- **خفض الإنفاق الحكومي**: يساهم في إنقاص النقود المتداولة وتقليل التضخم، حيث يحاول الحكومات تحديد أوجه الهدر في الإنفاق الحكومي والتخفيف منها.
- **فرض الضرائب**: يمكن للحكومة فرض الضرائب للحد من الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تقليل معدل التضخم.
- **زيادة الاحتياطي القانوني**: يمكن للمصارف زيادة الأموال التي يجب أن تحتفظ بها في حسابها، وهو ما يسمى الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل من قدرتها على منح القروض ويساهم في خفض الطلب على السلع والخدمات.

(ISSN: 2537 - 0758)

- **رفع سعر الفائدة:** يمكن للمصارف رفع المصارف للفوائد المصرفية، مما يساهم في مكافحة التضخم وخفض حجم القروض.
- **اللجوء للدين العام:** يمكن استخدام هذه الوسيلة كحل أخير في حال لم تنجح أي من الحلول السابقة، ويكون ذلك عن طريق طرح الحكومة لسندات الدين العام بفائدة مرتفعة، فيشتريها كبار الملاكين، مما يؤدي إلى سحب فائض السيولة المسببة للتضخم.
- **ربط العملة بعملة أخرى أقوى:** يمكن الحد من التضخم من خلال ربط العملة المحلية بعملة أجنبية قوية وتتبعها في السياسات النقدية. يمكن أن تتبع بعض الدول، مثل دول الخليج، هذه السياسة بربط عملاتها بالدولار الأمريكي[٢٤].

أثر الحروب على التضخم الاقتصادي

الحروب تسبب أضرارًا بشرية ومادية كبيرة، وتهدد الأمن القومي للدولة، وتؤثر بشكل كبير على الشعب الذي يعد الركيزة الأساسية للدولة. عبر التاريخ، شهد العالم العديد من الحروب والصراعات التي أثرت على اقتصاد الكثير من الدول. ويشغل الباحثون اهتمامًا بأسباب وآثار الحروب على الاقتصاد بما في ذلك الاقتصاد الداخلي والخارجي. **وفيما يلي بعض الآثار الاقتصادية المترتبة على الحروب:**

- انخفاض عدد العمالة الوافدة وعجز في ميزانيات الدول والشركات.
- ضعف الاستثمار في الدول التي تخضع للحرب.
- انخفاض في الأرباح التجارية ومعدلات الإنتاجية.
- انهيار البنية التحتية للدول المتضررة والحاجة إلى وقت طويل لإعادة بنائها.
- ركود في النشاط الاقتصادي الاعتيادي.
- انهيار المنظومة التعليمية.
- ارتفاع مستويات الدين العام في القطاعين العام والخاص.
- زيادة معدلات التضخم وفقدان المدخرات.
- ضعف الأمن العام وانخفاض رغبة المستثمرين في الاستثمار في الدول المتضررة[٢٥].

---

[٢٤] العازمي، عبد الله غازي. (٢٠٠٨). التضخم الاقتصادي دراسة تطبيقية على دولة الكويت. التجارة والتمويل، ٢٨(٢)، ١٩٩-٢٣٠.

المبحث الثاني
أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأقتصاد في مصر

ترتبط الاقتصاد المصري بشكل وثيق بالاقتصاد العالمي، وبالتالي يتأثر بالأحداث العالمية، بما في ذلك الحروب والنزاعات. وبالنسبة للحرب الروسية على أوكرانيا، فإن لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد المصري، **ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:**

المطلب الأول
أثر الحرب الروسية الأوكرانية علي قطاعات الأقتصاد المصري

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على القطاع الزراعي المصري.

فيما يتعلق بقطاع الزراعة، فإنه يواجه في مصر العديد من التحديات، ومن بينها التزايد المستمر في عدد السكان، الذي يبلغ حاليًا حوالي ١٠٢.٨٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢٢، والذي يتطلب المزيد من الخدمات وحسن استغلال الموارد لتلبية احتياجات الغذاء. كما يضع التزايد المستمر للسكان ضغطًا متزايدًا على الموارد المتاحة في مصر، وخاصة المياه، حيث تعتبر قضية المياه من أخطر الملفات التي تواجه مصر في الفترة الحالية، خاصة بسبب الخلاف الدائر بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة وتأثيره على حصة مصر من مياه النيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات المناخية تشكل خطرًا عالميًا متزايدًا، حيث يمكن أن تؤثر ارتفاع درجة حرارة الأرض على إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في مصر.

تواجه قطاع الزراعة في مصر العديد من التحديات، بما في ذلك محدودية استثمارات التنمية الزراعية، وارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وارتفاع معدل التلوث البيئي جراء المخلفات الزراعية، وتزايد نسبة الفاقد في المنتجات الزراعية، ومحدودية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية. لذا، وضعت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أهدافًا محددة تستهدف تحسين الوضع في هذا القطاع، مثل التوجه نحو التوسع الزراعي الأفقي والرأسي، وترشيد استخدام موارد المياه، وحماية الأراضي الزراعية من التعديات، وتطوير التكنولوجيا الزراعية، والتسويق الإلكتروني للمنتجات الزراعية، وتطوير مناخ الاستثمار الزراعي، وتشجيع التعاون

---

[٢٥] النمر، هـ. (٢٠٢٢). الوضع الغذائي بمصر في ظل أزمة الحرب الروسية– الأوكرانية وآليات المواجهة. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ٣٠(٢)، ٧١-٩٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

الزراعي الإقليمي. ويهدف ذلك إلى تحسين إنتاجية الزراعة، وتحسين جودة المنتجات الزراعية، وتوفير فرص عمل جديدة في هذا القطاع، وتعزيز الاقتصاد المصري بشكل عام.

تُعد مصر من أكبر المستوردين لمحصول القمح، وتستورد الكثير منه من دول مثل روسيا وأوكرانيا، حيث يعد القمح أحد المحاصيل الاستراتيجية الهامة التي يتم استخدامها في العديد من المنتجات الأساسية المصرية مثل الخبز، ويمثل جزءًا أساسيًا من غذاء المصريين. تم اختيار عام ٢٠١٤ كنقطة بداية لفترة التحليل، حيث شهدت الفترة منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣ العديد من الاضطرابات الأمنية والسياسية، وتم اختيار عام ٢٠١٤ لأنه يمثل بداية مرحلة سياسية واقتصادية جديدة تشهد استقرارًا.

يتم الاعتماد على أحدث البيانات المتاحة لتحليل موقف مصر الإنتاجي من القمح، ويتم تحديث بعض المؤشرات بياناتها لعام ٢٠٢٠ وأخرى لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢، وذلك للوصول إلى معلومات دقيقة حول مدى تأثر مصر بالنزاع الروسي الأوكراني وتأثيره على إنتاجية القمح في البلاد[٢٦].

آثار الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع الصناعة المصري

تشهد الحرب الروسية الأوكرانية آثارًا سلبية على الاقتصاد المصري بشكل عام وعلى القطاع الصناعي المصري بشكل خاص. فمصر تستورد الكثير من المنتجات الصناعية والطاقة من روسيا وأوكرانيا، وتعتبر هذه الدول من أهم شركاء مصر التجاريين. ومن الممكن أن تؤدي الحرب إلى زيادة في أسعار المنتجات المستوردة وتقليل كمية الإمدادات المتاحة، مما يؤثر على الصناعات المصرية التي تعتمد على هذه المنتجات.

يمكن أن تؤثر الحرب على قطاعات محددة في الصناعة المصرية، مثل صناعة الأسمدة والصناعات الغذائية، حيث تعتمد على واردات من روسيا وأوكرانيا. وبما أن مصر تستورد الكثير من الغذاء والمواد الخام للصناعات المختلفة، فإن أي اضطراب في سلسلة التوريد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتأثير سلبي على النمو الاقتصادي للبلاد. إن الحرب الروسية الأوكرانية تسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في

[٢٦] السيد، أشرف محمد. (٢٠٢٠). تأثير تقلبات اسعار النفط العالمية على التضخم فى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، ٣٧(٢)، ٢٧٣-٣٠٤.

المنطقة، مما يؤثر على الأسواق العالمية ويؤدي إلى تقلبات في أسعار السلع والمواد الخام. وبالتالي، يمكن أن يؤثر ذلك على القطاع الصناعي المصري ويزيد من التحديات التي يواجهها في ظل المنافسة العالمية[٢٧].

آثار الحرب الروسية الأوكرانية على قطاع السياحة في مصر

تتأثر قطاع السياحة في مصر بشكل كبير بالأحداث السياسية والأمنية في العالم، بما في ذلك الحرب الروسية الأوكرانية. فمصر تستقبل الكثير من السياح الروس، ومن الممكن أن يؤثر النزاع الحالي على عدد السياح الروس الذين يزورون مصر، ويؤدي إلى تراجع في الإيرادات التي يحققها قطاع السياحة في البلاد.

إضافة إلى ذلك، فإن الحرب تؤثر على الاقتصاد العالمي وتتسبب في تقلبات في أسعار النفط والطاقة، مما يؤثر على قطاع النقل الجوي في مصر ويزيد من تكاليف الطيران وأسعار التذاكر. ومن الممكن أيضًا أن يؤدي النزاع إلى تقليل عدد الرحلات الجوية بين مصر وبعض الدول التي تساهم فيها روسيا وأوكرانيا، مما يؤثر على عدد السياح الذين يزورون مصر. إن الحرب الروسية الأوكرانية تزيد من عدم الاستقرار في المنطقة وتؤدي إلى توترات في العلاقات الدولية، مما يؤثر على الاستثمارات في البلاد ويزيد من التحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري. ومن المهم أن تعمل الحكومة المصرية على تنويع مصادر الإيرادات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة لتحسين البيئة الاستثمارية في البلاد وتعزيز النمو الاقتصادي. بالتأكيد، تأثر الاقتصاد المصري بشدة بالحرب الروسية الأوكرانية، ولم يكن القطاع السياحي بمنأى عن هذا التأثير. فالسياحة هي واحدة من القطاعات الأكثر تأثرًا بالأوضاع الخارجية، حيث تعتبر الدول الأوروبية هي السوق الرئيسية للسياحة الوافدة إلى مصر، وخاصة إيطاليا، ويتبعها المنطقة الشرقية ودول إفريقيا، ثم دول آسيا بما في ذلك روسيا وألمانيا. وكانت السياحة الوافدة من دول الصراع تمثل نحو ٣١% من إجمالي السياحة الوافدة إلى مصر، ولذلك تضرر هذا القطاع جراء هذه الحرب. وعلاوة على ذلك، عاد العديد من المصريين المقيمين في أوكرانيا إلى مصر، بما في ذلك الطلاب الذين يدرسون في

---

[٢٧] ميسوم عبد القادر. (٢٠١٦). التضخم الركودي في البلاد النامية (Doctoral dissertation، جامعة الجزائر ٣: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير).

(ISSN: 2537 - 0758)

الجامعات، مما دفع الحكومة المصرية إلى بذل جهود كبيرة لتسهيل عودتهم وتوفير الدعم اللازم لهم بعد عودتهم إلى مصر[٢٨].

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على النمو الاقتصادي في مصر

شهد الاقتصاد في مصر الكثير من التقلبات خلال السنوات الخمس الماضية بين الارتفاع والهبوط، وكانت هذه التقلبات مدفوعة بالوباء الذي حل علي العالم في نهاية عام ٢٠١٩ واستمر حتي نهاية ٢٠٢١ اتخذت فيها مصر الكثير من التدابير الاحترازية التي ادت الي تراجع وتقلبات في المؤشرات الاقتصادية، ثم في مطلع عام ٢٠٢٢ بداءة الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت علي الكثير من اتلسلع الاستراتيجية عالميا وهذا ما انعكس علي مصر كونها دولة مستوردة للكثير من السلع الاستراتيجية، وكلن للحرب الروسية الاوكرانية بعد جائحة كورنا الكثير من النتائج السلبية علي النمو الاقتصادي في مصر ويمكن دراسة هذه التقلبات في النمو من خلال دراسة التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي وظهر ذلك واضحا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفي تحرك الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (١)

قياس النمو من خلال تحليل الناتج المحلي الإمجالي لمصر في الفترة من (٢٠١٧ الي ٢٠٢٢)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (LCU الحالي) بالمليار دولار	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)
2017	**34700**	**%4.18**
2018	**44374**	**%5.31**
2019	**53221**	**%5.55**
2020	**58550**	**%3.56**
2021	**63410**	**%3.32**
2022	**61000**	**%5.4**

[٢٨] النمر، هـ. (٢٠٢٢). الوضع الغذائي بمصر في ظل أزمة الحرب الروسية– الأوكرانية وآليات المواجهة. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ٣٠(٢)، ٧١–٩٤.

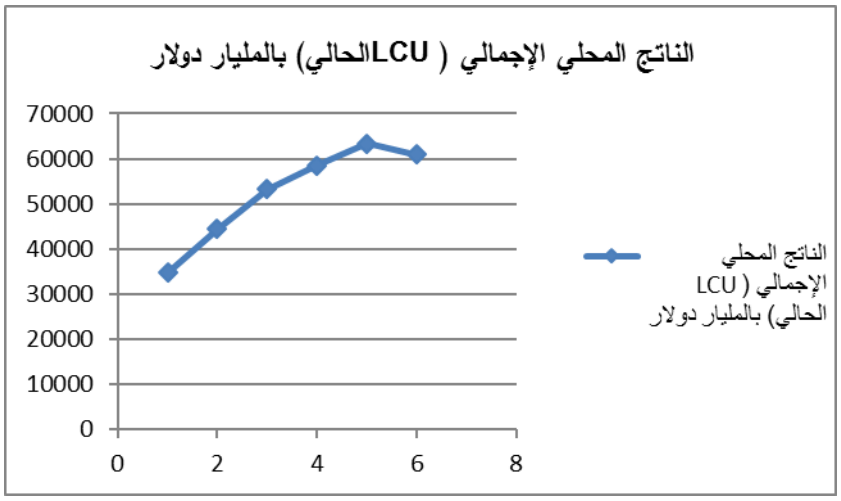

يمكن القول إن اقتصاد مصر شهد تحسنًا في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩، حيث بلغ المعدل السنوي للنمو في عام ٢٠١٧ حوالي ٤.١٨٪، وفي عام ٢٠١٨ ارتفع إلى حوالي ٥.٣١٪، وفي عام ٢٠١٩ ارتفع إلى حوالي ٥.٥٥٪.

ومع ذلك، تأثرت الاقتصاد المصري بشدة بتداعيات جائحة COVID-19 في عام ٢٠٢٠، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى حوالي ٣.٥٦٪، وانخفض بشكل طفيف في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ٣.٣٢٪. ومع ذلك، من المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي في مصر في عام ٢٠٢٢، حيث يتوقع أن يصل إلى حوالي ٥.٤٠٪.

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة المذكورة. ففي عام ٢٠١٧ كان الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٤٧٠٠ مليار دولار، وزاد إلى حوالي ٤٤٣٧٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وزاد مرة أخرى إلى حوالي ٥٣٢٢١ مليار دولار في عام ٢٠١٩. ومع تراجع النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢٠ و٢٠٢١، انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٥٨٥٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ولكنه ظل مستقراً عند حوالي ٦٣٤١٠ مليار دولار في عام ٢٠٢١. وفي الميزانية الخاصة بعام ٢٠٢٢ انخفظ الإنفاق اليجمالي في مصر بشكل ملحوظ الي ٦١٠٠٠ مليار دولار، متأثرا بالحر الروسية الأوكرانية لما كان لها من تأثير عالمي.

(ISSN: 2537 - 0758)

بالنسبة لتأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد المصري، فإن مصر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الاقتصادية، ويمكن أن يتسبب أي تقلب في الأسعار العالمية للسلع والمواد الخام في زيادة التكاليف وتأثيرها على النمو الاقتصادي في مصر. ومع ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا وأوكرانيا مرتبطة بشكل كبير، وبالتالي فإن التأثير المباشر على الاقتصاد المصري من الحرب الحالية بين روسيا وأوكرانيا يمكن أن يكون كبيراً.

جدول رقم (٢) قياس النمو الاقتصادي من خلال قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية) في الفترة من (٢٠١٧ الي ٢٠٢٢)

السنوات	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪ سنوية)
2017	**%2.12**
2018	**%3.33**
2019	**%3.68**
2020	**%1.79**
2021	**%1.62**
2022	**%1.23**

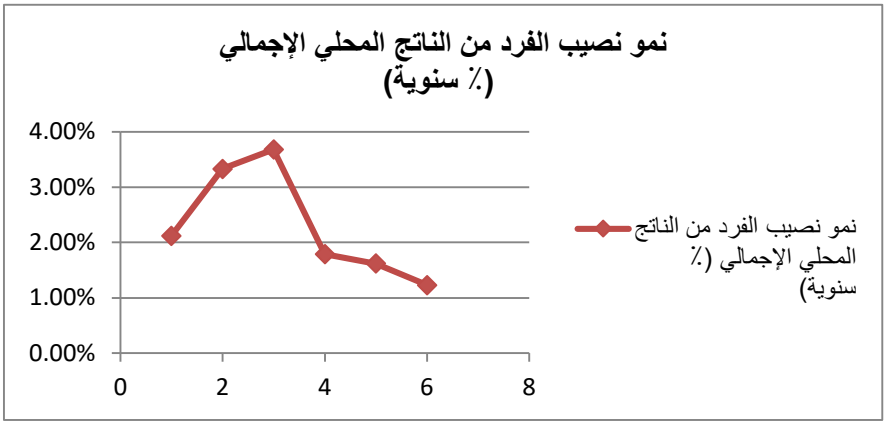

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (capmas.gov.eg)

يمكن القول إن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر شهد تراجعًا خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت نسبة النمو من ٢.١٢٪ في عام ٢٠١٧ إلى ١.٦٢٪ في عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يتراجع بشكل أكبر في عام ٢٠٢٢ إلى حوالي ١.٢٣٪. ويرجع ذلك جزئيًا إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة COVID-19. وما تعاقب بعدها على مصر من أثار سلبية للحرب الروسية الأوكرانية كون مصر أحد الشركاء الاقتصاديين للدولتين.

مما نتج عن الحرب من ارتفاع في اسعار المحروقات عالميا وما نتج عنه من ارتفاع اسعار الغذاء ونتج عن ذلك تأثير سلبي على القطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر. على الرغم من ذلك، يجب الإشارة إلى أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس بشكل كامل تحسن أو تراجع الاقتصاد الوطني، حيث يمكن أن يتأثر بعوامل مختلفة، مثل تغيرات في عدد السكان وتغيرات في مستويات التضخم.

المطلب الثاني

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على التضخم في مصر

يمكن أن يتأثر معدل التضخم في مصر بشكل مباشر وغير مباشر بالحرب الروسية الأوكرانية عبر تأثيرها على الاقتصاد العالمي وتقلبات أسعار السلع والمواد الخام، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على أسعار السلع والخدمات في مصر ويؤدي إلى تغيرات في معدل التضخم، نتيجة ارتفعت أسعار النفط والغاز الطبيعي بسبب التوترات في منطقة الشرق الأوسط بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود في مصر وبالتالي زيادة تكلفة النقل والتصنيع والخدمات الأخرى، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في البلاد.

جدول رقم (٣)

نسبة التغير عن نفس الشهر من العام السابق- معدل التضخم- اجمالي الجمهورية

الشهر	القيمة
يناير-٢٢	**4.8%**
فبراير-٢٢	**10%**
مارس-٢٢	**12.1%**
أبريل-٢٢	**14.90%**

(ISSN: 2537 - 0758)

مايو-٢٢	**15.3%**
يونيو-٢٢	**14.7%**
يوليو-٢٢	**14.6%**
أغسطس-٢٢	**15.3%**
سبتمبر-٢٢	**15.3%**
أكتوبر-٢٢	**16.3%**
نوفمبر-٢٢	**19.2%**
ديسمبر-٢٢	**21.9%**
يناير-٢٣	**26.5%**
فبراير-٢٣	**32.9%**
مارس-٢٣	**33.9%**
أبريل-٢٣	**31.5%**
مايو-٢٣	**33.7%**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (capmas.gov.eg)

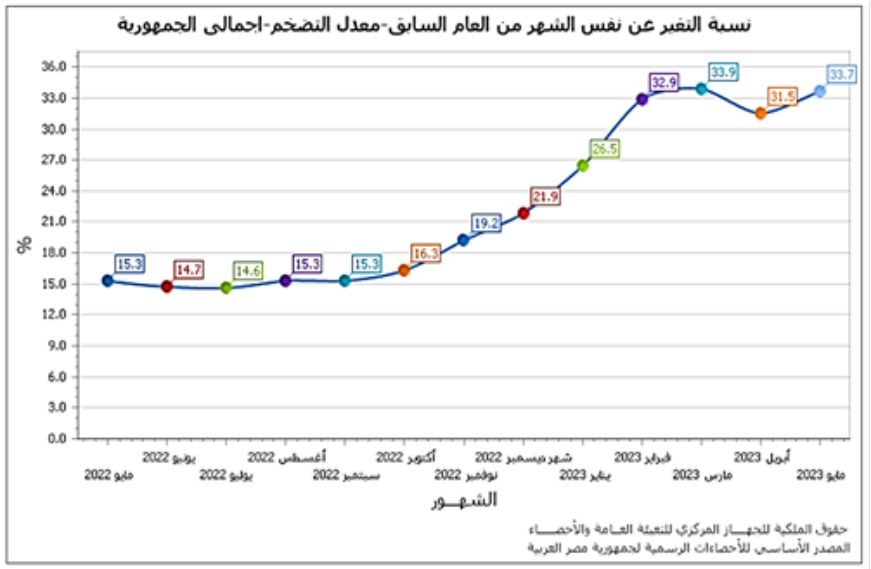

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (capmas.gov.eg)

يمكن القول إن معدل التضخم في مصر شهد ارتفاعًا كبيرًا خلال الفترة من بداية الحرب الروسية الأوكرانية حتى الان، حيث ارتفع من ٤.٨٪ في يناير ٢٠٢٢ إلى ٣٣.٧٪ في مايو ٢٠٢٣. يعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، بما في ذلك تقلبات أسعار العملات الأجنبية، وتحديات الإمدادات والطلب على بعض السلع، وارتفاع أسعار النفط والمواد الخام في الأسواق العالمية. وكان للحرب الروسية الأوكرانية أثر كبير على التضخم في مصر، فإن مصر تستورد كميات كبيرة من السلع من روسيا وأوكرانيا، مثل القمح والنفط، وأدي ذلك الي وجود تقلب في الأسعار في هذه السلع إلى زيادة تكلفة الإنتاج والتصنيع في مصر، مما أدي إلى زيادة معدل التضخم في البلاد.

وما يجعل استمرار الحرب يؤثر بشكل رئيسي هو ان الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير على قطاع السياحة، والذي يمكن أن يتأثر بشكل كبير أيضًا بالتوترات الجيوسياسية والأمنية في المنطقة، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تراجع في الإيرادات السياحية وتأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام.

أثر تحليل التضخم في شهر مايو٢٠٢٣ كنموذج للتضخم في فترة الحرب الروسية الأوكرانية

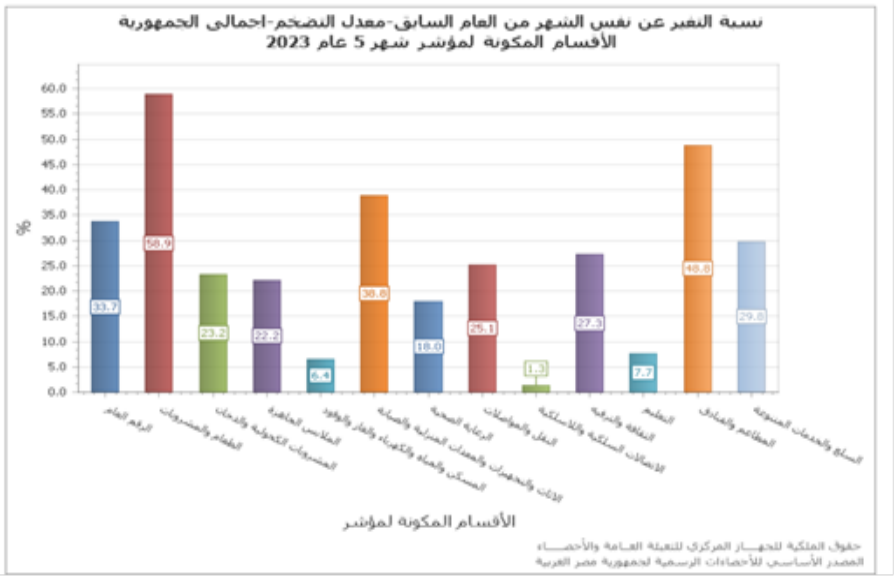

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (capmas.gov.eg)

(ISSN: 2537 - 0758)

الأقسام المكونة للمؤشر التضخم في شهر ٥ عام ٢٠٢٣ نجد ان الرقم العام للتضخم ٣٣.٧% ويمكن افراد تفاصيل اكثر الاشياء تغير في الاسعار وكان لها النصيب الاكبر في التضخم، كان حصة الطعام من إجمالي التضخم ٥٨.٩ ووصل مستوي التضخم في المؤشرات الكحولية والدخان الي ٢٣.٢ ووصل نسبة التضخم من الملابس الجاهزة من إجمالي التضخم ٢٢.٢، ووصل التضخم في المسكن والمياة والكهرباء والغاز والوقود الي ٦.٤% من إجمالي التضخم، وبلغ نصيب الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانه الي ٣٨.٨% ووصل التضخم في الرعاية الصحية الي ١٨.٠، ووصل نسبة التضخم في النقل والمواصلان الي ٢٥.١، وبلغ التضخم في الاتصالات اللاسلكية والا لسلكية ١.٣% من إجمالي التضخم، ووصل التضخم في الترفية والثقافة الي ٢٧.٣، ووصل التضخم في التعليم الي ٧.٧، وارتفع نسبة التضخم بشكل كبير في المطاعم والفنادق لتصل الي ٤٨.٨، ووصل حجم التضخم في السلع والخدمات المتنوعة ٢٩.٨% يوضح المؤشر التضخم في شهر ٥ عام ٢٠٢٣ أن مستوى التضخم العام في مصر بلغ ٣٣.٧%، وتم توزيع هذا التضخم على العديد من القطاعات والأقسام الاقتصادية المختلفة.

ومن بين هذه الأقسام، تبين أن حصة الطعام من إجمالي التضخم كانت أكبر بنسبة ٥٨.٩%. وقد تسبب ارتفاع أسعار القمح بسبب الحرب الروسية الأوكرانية في زيادة أسعار الغذاء بشكل كبير، فروسيا وأكرانيا من أكبر الدول المصدرين للغذاء عالمين ونتج بشكل طبيعي عن الحروب ارتفاع في اسعار الغذاء عالميا وكون مصر دولة مستوردة للقمح والغذاء انعكس ذلك على ارتفاع اسعار الغذاء في مصر بشكل كبير وكان العينة المدروسة لشهر مايو عام ٢٠٢٣ تثبت ان الغذاء في مصر حدث له تضخم من النوع القاسي.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة التضخم في النقل والمواصلات بلغت ٢٥.١%، وهذا يمكن أن يكون ناتجًا عن ارتفاع أسعار الوقود العالمية بسبب زيادة الطلب عليها أو ارتفاع تكاليف النقل العام والخاص، فمن أكثر النتائج التي كانت واضحة علي الأقتصاد العالمي الأرتفاع الكبير في اسعار البترول الناتج عن الحرب الروسية الأوكرانية والذي بدورة تسبب في رفع اسعار كل الخدمات الأجوستية عالميا من نقل وغيره من الخدمات

التي أدت الي إحداث تضخم عالمي واصاب مصر ما اصاب العالم، فارتفع فاتورة الاستيراد الخاصة بالطاقة وانعكس ذلك علي المواصلات والنقل في مصر، وهذا بفعل الارتفاع في اسعار الطاقة عالميا الناتج عن حرب روسيا وأوكرانيا.

وبالنسبة للفنادق والمطاعم، فإنه تم تسجيل ارتفاع كبير في نسبة التضخم في هذا القطاع بنسبة ٤٨.٨%، وهذا قد يرجع إلى ارتفاع أسعار الغذاء بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على تكاليف الإنتاج والنقل، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود، ويظهر هذا واضحا لان الغذاء والطاقة هي المقومات الاساسية التي يقوم عليها عمل الفنادق ونتيجة للحرب بين روسيا وأكرانيا زاد الأسعار الخاصة بالطاقة والاسعار الخاصة بالغذاء. كما ظهر أيضا التضخم في الإرتفاع الكبير في الأثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة بنسبة ٣٨.٨% ناتجًا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوريد، فزاد كل المواد الخام الخاصة بالاخشاب نتيجة لارتفاع اسعار النقل بنسبة كبيرة وأيضا زيادة التكاليف الخاصة بعمليات الإنتاج التي تستعمل في تجهيز الاثاث نتيجة لزيادة تكاليف الطاقة وارتفاع اسعار المعدات.

يمكن القول أن العوامل المختلفة تساهم في ارتفاع التضخم في مصر، بما في ذلك العوامل الداخلية والخارجية مثل الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الوقود العالمية، ومن الاساس الاقتصادي الثابت أن العوامل الاقتصادية غير منفصلة عن بعضها البعض فكل العوامل الأقتصادية توثر علي بعضها بشكل مباشر وغير مباشر فالارتفاع في سلغة ما مثل الوقود والقمح يظهر اثرة في جميع السلع ومع كل السلع التي تكون متداخلة معه في، وخاصة الوقود في حال تحرك سعرة يؤثر علي جميع السلع الأخري كونه المحرك الاساسي للإنتاج والنقل لعناصر الإنتاج.

وبناءً على البيانات المتاحة، يمكن ارتباط ارتفاع التضخم في مصر في السلع الغذائية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في ارتفاع أسعار القمح والغذاء عالميًا، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النقل والمواصلات والفنادق والمطاعم بسبب ارتفاع أسعار الوقود العالمية.

(ISSN: 2537 - 0758)

الخاتمة

وفي الختام يمكن القول أن الحرب الروسية الأوكرانية أثرت علي العالم كله وعلي اقتصادات الدول النامية بشكل كبير، ومن خلال ما تم التعرض له من نتائج في البحث يظهر التضخم في مصر بشكل تصاعدي أكبر من قبل في الاقتصاد المصري، وظهر التضخم في الدول النامية ومصر بسبب ما الثقل الاقتصادي للدول محل النزاع فكلا الدولتين من الدول المنتجة لحبوب الطعام في العالم، وروسيا من الدول المنتجة للنفط عالميًا مما أدي الي تحرك بالأرتفاع في اسعار المواد الأساسية عالميا، وانعكس علي مصر كونها من الدول المستوردة للكثير من السلع الأولية وظهر بشكل تضخمي كبير علي الاقتصاد في مصر فارتفعت اسعار الطعام والمحروقات بشكل كبير وأدي الي ارتفاع كل الاسعار المرتبطة بالطعام والوقوع وظهر في شكل تضخم عنيف في الاقتصادي المصري ليصل الي نسبة ٣٣.٢% في شهر مايو ٢٠٢٣ وتعد من النسبة المرتفعة والتي تمثل تضخم كبير بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية، وفي الختام يمكن القول بأن الحروب لا تأتي إلا بالتأخر الاقتصادي والتضخم حتي وإن كانت الحرب في نقطة بعيدة من الأرض ولكن تظل أثارها المتواترة تؤثر علي العالم تباعاً.

النتائج:

١. توصلت الدراسة إلى أن الأزمة الروسية الأوكرانية كان لها تأثير كبير على معدلات التضخم في مصر، حيث ارتفع معدل التضخم بشكل كبير في قطاع الغذاء والمشروبات بسبب ارتفاع أسعار القمح والحبوب بشكل عالمي.
٢. أظهرت الدراسة أن ارتفاع أسعار الوقود العالمية بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية كان له تأثير كبير على معدلات التضخم في مصر، حيث أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات والسفر وأسعار الفنادق والمطاعم.
٣. أوضحت الدراسة أن الأزمة الروسية الأوكرانية كان لها تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي العام في مصر، حيث تسببت في ارتفاع أسعار السلع والخدمات وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية.

٤. أشارت الدراسة إلى أن الأزمة الروسية الأوكرانية كانت تحديًا كبيرًا للحكومة المصرية في مواجهة التضخم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، حيث اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية صارمة للحد من التضخم وتحسين الأوضاع الاقتصادية.
٥. أوضحت الدراسة أن التضخم العالي في مصر بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية يؤثر بشكل كبير على المواطنين وخاصة الفئات الأكثر فقرًا، حيث يزيد من تكاليف المعيشة ويؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.
٦. أظهرت الدراسة أن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم في مصر بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية وهو ما أثر على الاستثمارات الأجنبية في البلاد، حيث يمكن أن يقلل من الجاذبية الاستثمارية للبلاد ويؤثر على النمو الاقتصادي.
٧. أشارت الدراسة إلى أن تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر كان متباينًا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث كانت الزيادة الأكبر في معدلات التضخم في قطاعات الغذاء والنقل والفنادق والمطاعم والترفيه والثقافة.
٨. أظهرت الدراسة أن الأزمة الروسية الأوكرانية كان لها تأثير كبير على الأسر المصرية وخاصة الفئات الأكثر فقرًا، حيث تسبب في ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتأثر على القدرة الشرائية للمواطنين.
٩. أوضحت الدراسة أن الحكومة المصرية اتخذت عددًا من الإجراءات لمواجهة التضخم الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث تم تحرير سعر الصرف وتطبيق سياسات اقتصادية موجهة للحد من التضخم وتحسين الأوضاع الاقتصادية.
١٠. أشارت الدراسة إلى أن الأزمة الروسية الأوكرانية كانت فرصة للحكومة المصرية للعمل على تحسين البنية التحتية الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية في البلاد، حيث يمكن أن يساعد ذلك على تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

(ISSN: 2537 - 0758)

التوصيات:

يمكن الاستناد إلى النتائج المذكورة سابقًا لتوجيه التوصيات التالية لبحث عنوانه الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على معدلات التضخم في مصر:

١. توصي الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية الاقتصادية في مصر، وذلك بتعزيز الاستثمارات في الصناعات الأساسية وتحسين البنية التحتية اللوجستية والنقل والطاقة، وذلك للتخفيف من تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في المستقبل.

٢. توصي الدراسة بتحفيز الاستثمارات الأجنبية في مصر، وذلك بتحسين البيئة الاستثمارية وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين، وذلك للحد من تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري.

٣. توصي الدراسة بضرورة تحفيز الصادرات المصرية، وذلك بتنويع الصادرات وتحسين جودة المنتجات وتوفير الدعم اللازم للصادرات، وذلك لتعزيز العملة المحلية والحد من تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم.

٤. توصي الدراسة بتحسين إدارة الاحتياطيات النقدية في مصر، وذلك بتحسين الإدارة المالية والمحاسبية والمالية العامة، وذلك للحد من تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على النظام المالي في مصر وتقليل تأثير التضخم.

٥. توصي الدراسة بضرورة تحسين الإدارة الاقتصادية في مصر، وذلك بتعزيز الشفافية والحوكمة وتحسين إدارة الديون العامة والتحكم في الإنفاق الحكومي، وذلك للتخفيف من تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على النظام الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

٦. توصي الدراسة بمواصلة تحرير سعر الصرف في مصر، وذلك لتحسين تنافسية الاقتصاد المصري وزيادة صادراته، وبالتالي الحد من التضخم الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية.

٧. توصي الدراسة بتحسين السياسة النقدية في مصر، وذلك بزيادة سعر الفائدة والتحكم في كمية النقد المتداول، وذلك للحد من التضخم وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

٨. توصي الدراسة بتشجيع الاستثمارات في الصناعات الزراعية في مصر، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية والحد من الاعتماد على الواردات، وذلك للحد من التأثير السلبي للأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم في مصر.

٩. توصي الدراسة بتقليل الإنفاق الحكومي غير الضروري وتوجيه الإنفاق الحكومي للمشروعات التنموية والإنفاق الاستثماري، وذلك لتحسين الأوضاع الاقتصادية في مصر وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

١٠. توصي الدراسة بتحسين السياسات الاجتماعية في مصر، وذلك بتحسين الخدمات الاجتماعية وتحسين الدخل الحقيقي للمواطنين وتوفير فرص العمل، وذلك للحد من التأثير السلبي للأزمة الروسية الأوكرانية على الفقر والبطالة في مصر.

(ISSN: 2537 - 0758)

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. أحمد، حسن، (٢٠٢٢)، الازمات المهددة للأمن العالمي في سنة ٢٠٢٢ (الازمة الروسية– الاوكرانية ما قبل الحرب) أنموذجاً. Sprin Journal of Arabic-English Studies،.٩٢-١١٤.

٢. الاكيابي، س. (٢٠٢٣). أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي. المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع.

٣. بركان زهية. (٢٠١١). فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة (Doctoral dissertation)، جامعة الجزائر ٣. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير).

٤. بشير، هـ. (٢٠٢٣). دور الجغرافيا السياسية في الحرب الروسية الأوكرانية. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٨(١٧)، ٨٣-١٠٥.

٥. حرواش، محمد. (٢٠١٥). انعكاسات التغير في معدلات التضخم على النمو الإقتصادي (Doctoral dissertation)، جامعة البليدة ٢).

٦. دمان دبيح، محمد رشدي، رقاني، & أيوب. (٢٠٢٢). الحرب الروسية الأوكرانية في الإعلام الرقمي.

٧. ربيع، صويلح، مولود/ مشرف. (٢٠١٩). العلاقات الروسية– الاوكرانية بعد الحرب الباردة (Doctoral dissertation)، جامعة جيجل.

٨. رمزي زكي. (١٩٧٩). دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٦.

٩. رياض، غ. (٢٠٢٢). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصرى. المجلة الاجتماعية القومية، ٥٩(٣)، ٦٥-٩١.

١٠. زميت، فؤاد. (٢٠١٨). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ (Doctoral dissertation,Université de M'sila).

١١. السيد، أشرف محمد. (٢٠٢٠). تأثير تقلبات اسعار النفط العالمية على التضخم فى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، ٣٧(٢)، ٢٧٣-٣٠٤.

١٢. العازمي، عبد الله غازي. (٢٠٠٨). التضخم الاقتصادي دراسة تطبيقية على دولة الكويت. التجارة والتمويل، ٢٨(٢)، ١٩٩-٢٣٠.
١٣. عبد النبي، محمد أحمد. (٢٠٢٢). الآثار الاقتصادية- الاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على دول آسيا الوسطى. آفاق آسيوية، ٦(١٠)، ٢٧٥-٢٨٩.
١٤. قصي الجابري. (٢٠٠٨). تباطؤ الأقتصاد العالمي وتصاعد التضخم. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٦(١٧).
١٥. ميسوم عبد القادر. (٢٠١٦). التضخم الركودي في البلاد النامية (Doctoral dissertation، جامعة الجزائر ٣: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير).
١٦. النمر، هـ. (٢٠٢٢). الوضع الغذائي بمصر في ظل أزمة الحرب الروسية-الأوكرانية وآليات المواجهة. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ٣٠(٢)، ٧١-٩٤.
١٧. النمر، هـ. (٢٠٢٢). الوضع الغذائي بمصر في ظل أزمة الحرب الروسية-الأوكرانية وآليات المواجهة. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ٣٠(٢)، ٧١-٩٤.
١٨. يزن الحاج. (٢٠٠١). أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضر إلى حرب همجية. أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضر إلى حرب همجية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

19. Bao, H. & Zhang, X. (2021). The impact of the COVID-19 pandemic on global inflation: Evidence from selected countries. Journal of Asian Economics,75,101284. Doi: 10.1016/j.asieco.2021.101284.
20. European Central Bank. (2021). Economic Bulletin, Issue 8/2021. https://www.ecb.europa.eu/pub/economic-bulletin/focus/2021/html/ecb.ebbox202108_02~c8f1e8e0d3.en.html
21. Forbes Middle East Staff. (2022). Inflation in the Middle East: How Covid-19 and global events are impacting prices. Forbes Middle East.

(ISSN: 2537 - 0758)

https://www.forbesmiddleeast.com/economy/inflation-in-the-middle-east-how-covid-19-and-global-events-are-impacting-prices

22. International Crisis Group. (2022). Ukraine and Russia: How to End the War.https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/eastern-europe/ukraine/ukraine-and-russia-how-end-war
23. International Monetary Fund. (2022). Ukraine: Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Ukraine. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/02/09/Ukraine-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-507189.
24. Kofman, M. (2021). The Russian-Ukrainian War at Seven: A View from Kyiv. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/2021/02/18/russian-ukrainian-war-at-seven-view-from-kyiv-pub-83984.
25. Ostry, J. D. (2021). The global inflation surge: Causes, outlook, and risks. International Monetary Fund. https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2021/06/22/global-financial-stability-report-june-2021.
26. Shevchenko, A. (2021). The impact of the Russian-Ukrainian war on the Ukrainian economy and society. Journal of Contemporary Central and Eastern Europe, 29(2), 245-262.
27. The Economist. (2022). Inflation is breaking out everywhere. https://www.economist.com/leaders/2022/06/09/inflation-is-breaking-out-everywhere.
28. World Bank. (2021). Global Economic Prospects, January 2021: Global Economic Outlook During the Pandemic.